مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9657

الجمعة، 14 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زبولوتسكايا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيدة يوريتتشكو
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة إدواردز
	فرنسا	السيدة لورينس
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أليس وايريمو نديريتو، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة نديريتو.

السيدة نديريتو (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا هنا اليوم، وفقا للفقرة 16 من القرار 2686 (2023)، لتقديم إحاطة شفوية بشأن تنفيذ القرار في سياق مختلف الحالات في إطار بند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين".

وكما هو مطلوب في القرار، ستستفيد إحاطتي من المعلومات المستقاة من مصادر الأمم المتحدة المتاحة، بما في ذلك الأفرقة القطرية وعمليات حفظ السلام وموظفي الأمم المتحدة الآخرين. وستُستخدم تلك المعلومات لتسليط الضوء على التهديدات المحتملة للسلام والأمن الدوليين، وهو ما يتماشى مع نية المجلس المعلنة لإيلاء الاهتمام الكامل لهذه المعلومات. وأتقدم بالشكر لإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على الدعم الذي قدمتاه في إعداد هذه الإحاطة.

يؤكد القرار 2686 (2023) المؤرخ 14 حزيران/يونيه 2023 بشأن التسامح والسلام والأمن الدوليين ويعترف بأهمية معالجة مجموعة من الشواغل ما فتئت أساسية لمكافحة التعصب والتمييز والتحريض على العنف، والتي غالباً ما تمارس في استهداف على أساس الهوية. ويطلب القرار إلى الأمين العام تقديم إحاطة شفوية إلى المجلس بشأن تنفيذه. كما يحث الدول الأعضاء ويشجعها على اتخاذ عدد من الإجراءات التي يمكن أن تسهم بشكل مباشر في التخفيف من حدة هذه الديناميات. إن تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، والنهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز مشاركة وقيادة المرأة الكاملة والهادفة والآمنة على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار، وتعزيز ثقافة السلام، والتصدي لخطاب الكراهية ومكافحته، هي أمور محورية في هذا العمل.

ورد ذكر خطاب الكراهية في فقرات مختلفة من القرار الذي يتحدث عن أهمية التصدي لخطاب الكراهية لتعزيز التسامح والسلام والأمن الدوليين. ويعرب القرار 2686 (2023) على وجه الخصوص عن بالغ القلق إزاء حالات التمييز والتعصب والتطرف التي تتجلى في شكل خطاب الكراهية، وإزاء حالات العنف التي يؤججها خطاب الكراهية، ويعترف بأن خطاب الكراهية، من بين ديناميات أخرى مثيرة للقلق، يسهم في تأجيج النزاع وتصعيده وتكراره، ويشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المجاهرة بانتقاد خطاب الكراهية، ويسلم بأن الجهود المبذولة للتصدي لخطاب الكراهية والتعصب والتطرف يمكن أن تسهم في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويشكل ذلك اعترافًا راسخًا بأن خطاب الكراهية غالبًا ما يكون في صميم الديناميات التي يعرب القرار عن القلق بشأنها والتي يشجبها القرار ويدينها، على الرغم من نقص الإبلاغ عنه في الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

لا يبدأ العنف عندما تبدأ الاعتداءات الجسدية. غالباً ما يبدأ العنف بالكلمات. إن كلمات الكراهية تنشر التعصب، وتقسم المجتمعات، وتعزز التمييز وتؤيده، وتحرض الرجال على العنف. وترى جميع وكالات الأمم المتحدة التي ساهمت في هذه الإحاطة أن خطاب الكراهية هو القاسم المشترك والمواضيعي الذي يقوم عليه مضمون هذا القرار الهام.

ما فتئنا نرى التأثير السلبي لخطاب الكراهية في جميع أنحاء العالم. يمكن لخطاب الكراهية أن يثير العنف ويساهم في اندلاع النزاع وتصاعده وتكراره. ولأن خطاب الكراهية غالبًا ما يستهدف الفئات الأضعف في المجتمع، بما في ذلك الأقليات الإثنية والعرقية

والدينية والقومية، والتي تتقاطع أحياناً مع الفئات الضعيفة الأخرى، مثل النساء واللاجئين والمهاجرين، فإنه يعزز التمييز والوصم والتجريد من الإنسانية والتهميش. في حالات الأزمات أو النزاعات المستمرة، يكون خطاب الكراهية خطيراً بشكل خاص، لأنه يمكن أن يزيد من حدة التوترات وأوجه الضعف القائمة. ولأن خطاب الكراهية غالبا ما يترافق مع المعلومات المضللة، فإنه يرسخ الانقسامات ويشكل تهديدًا مباشراً للمدنيين في السياقات التي تجتاز بالفعل مسارا صعبا نحو السلام. وفي الحالات الأخطر، قد يكون خطاب الكراهية أيضًا مؤشراً للخطر ومحفزاً محتملاً لارتكاب الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

لكن خطاب الكراهية ليس ظاهرة جديدة. فقد استخدم لإشعال فتيل العنف والنزاعات والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية عبر التاريخ. ومع ذلك، فإن الاستخدام الواسع النطاق لوسائل التواصل الاجتماعي اليوم – استنادًا إلى نماذج الأعمال التي غالبًا ما تحفز الروايات المثيرة للانقسام والتضليل والكراهية والعنف، مع الحد من التعرض لمصادر المعلومات الأخرى التي قد تتعارض مع هذه الروايات – يسمح لأي شخص باستخدام خطاب الكراهية، والوصول إلى جمهور بعيد بسرعة أكبر، وبالتالي زيادة احتمال حدوث ضرر خارج الإنترنت. تُستهدف الأقليات بشكل خاص، وكذلك النساء، خاصةً في الأماكن العامة.

وسنظل في الأمم المتحدة ملتزمين بالتوعية بمخاطر خطاب الكراهية والعمل على التصدي لآثاره، ودوافعه وأسبابه الجذرية ومكافحتها. ولكن يجب ألا تُستخدم جهود التصدي لخطاب الكراهية لخنق حرية التعبير. إن القيود الشاملة والحظر وإغلاق الإنترنت ليست الحل، وقد تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير. كما أنها قد تسكت أيضا الجهات الفاعلة التي تعمل على الوقوف ضد خطاب الكراهية، بما في ذلك المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

توفر استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية إطاراً شاملاً للتصدي لخطاب الكراهية، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهي تؤكد على اتباع نهج متعدد الأوجه للتصدي لخطاب الكراهية باستخدام جميع الأدوات الموجودة في مجموعة أدواتنا من الحوار والتوعية والتعليم وتعزيز التماسك الاجتماعي وعدم التمييز والسلام. ويجري استخدام الاستراتيجية في جميع أنحاء المنظومة، ولا سيما في الميدان، لدعم الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك الدول الأعضاء، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي لخطاب الكراهية.

وبصفتي منسقة الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ وتنسيق استراتيجية وخطة عمل الأمين العام بشأن خطاب الكراهية، فإنني أقود فريقاً عاملاً من المسؤولين الرئيسيين يضم كيانات وإدارات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة، وأقوم بتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية. ومن خلال مكتبي، تم دعم أكثر من 20 من الأفرقة القطرية وعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في وضع خطط عمل محددة السياق خاصة بها بشأن التصدي لخطاب الكراهية، والعمل مع الشركاء الوطنيين وتنفيذ الاستراتيجية.

كما شرعت بعض الدول الأعضاء في وضع واعتماد خطط عمل وطنية خاصة بها للتصدي لخطاب الكراهية. وبالشراكة مع الفريق العامل المعني بخطاب الكراهية، قدم مكتبي أيضًا توجيهات سياسية وتقنية شاملة حول الأدوات الواسعة النطاق المتاحة للتصدي لخطاب الكراهية، بما في ذلك دور التعليم والقطاع الخاص والمرأة والزعماء الدينيين والتقليديين، والرياضة والجهات الفاعلة وغيرها.

كما كانت استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية وسيلة للمشاركة مع شركات التكنولوجيا وشركات التواصل الاجتماعي، لكي تبذل هذه الشركات المزيد من الجهود للرد على خطاب الكراهية على الإنترنت قبل أن يكون له عواقب حقيقية على أرض الواقع. وأصدر مكتبي في العام الماضي إرشادات فيما يتعلق بالسياسات تتضمن توصيات محددة موجهة لشركات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي. ويكتمل ذلك بالجهود الجارية في إطار موجز السياسات 8 للأمين العام بشأن خطتنا المشتركة والاتفاق الرقمي العالمي المنتظر.

وبصفتي المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، فقد دأبتُ أيضًا على الإعراب عن قلقي إزاء اتجاهات خطاب الكراهية من خلال بياناتي وإحاطاتي، بما في ذلك ما قدمته لهذه الهيئة ولمجلس حقوق الإنسان. وإنني أرحب بنظر المجلس في مسألة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، بما في ذلك من خلال اعتماد القرار 2686 (2023) في حزيران/يونيه 2023. منذ اعتماد القرار، تناول المجلس أيضاً هذه المسألة في سبعة قرارات تتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا والصومال وجنوب السودان والشرق الأوسط. ومنذ اعتماد ذلك القرار، دأبت مختلف البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام على رصد خطاب الكراهية، بما في ذلك خطاب الكراهية القائم على نوع الجنس، في نطاق ولاياتها. وبناءً على هذا الرصد، اتخذ العديد منها إجراءات لمعالجة هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم.

على سبيل المثال، تمتد جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لرصد خطاب الكراهية والعنصرية وأعمال التطرف من رصد خطاب الكراهية والانتهاكات المرتبطة به في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى تطوير أدوات لتتبع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام تلك المعلومات في أنشطة الإبلاغ والدعوة والتوعية. وقد نظمت البعثة دورات لبناء القدرات للشركاء الحكوميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقيادات المجتمعية والدينية ووسائل الإعلام، مع التأكيد على أهمية مكافحة خطاب الكراهية، لا سيما خلال فترات الانتخابات. كما تركز البعثة على أنشطة الدعوة والشراكات الاستراتيجية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية. وفي سياق الأعمال العدائية المحتدمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتزايد خطر خطاب الكراهية الموجه على أساس عرقي، أقر مجلس الأمن بأهمية الاستفادة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في منع خطاب الكراهية والتصدي له. كما تستخدم البعثة مساعيها الحميدة وخبرتها الفنية لدعم السلطات الكونغولية وبناء قدرات الهيئات القضائية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

أنتجت البعثة العديد من منتجات الوسائط المتعددة ونظمت ورش عمل للتوعية ودورات تدريبية شارك فيها الشباب والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والإدارة العامة. ويتعاون راديو أوكابي التابع للبعثة مع منظمة غير حكومية لبث برنامج أسبوعي يتناول خطاب الكراهية من خلال اسكتشات مسرحية فكاهية مصممة خصيصاً لتناسب شكل الإذاعة، مع التركيز على النزاع المجتمعي والتعصب السياسي.

كما تقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان برصد خطاب الكراهية والتحريض على العنف أثناء النزاع والإبلاغ بهما، وتدعو إلى المساءلة. وفي الأشهر الأخيرة، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان فريق عمل معني بسلامة المعلومات من أجل القيام بشكل استباقي برصد وتقييم تدابير المنع والاستجابة للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية الذي يستهدف المجتمع ككل، بالإضافة إلى تلك التي تستهدف البعثة تحديداً، وتقديم توصيات بها. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وضع استراتيجية داخلية بشأن رصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، والتي ستوفر إرشادات بشأن رصد خطاب الكراهية والتصدي له استناداً إلى استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية.

وفي أبيي، تستخدم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي استراتيجيات متنوعة لرصد المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في بيئة ذات انتشار محدود لوسائل الإعلام والإنترنت. ويشمل ذلك المراقبة اليومية لوسائل الإعلام على الإنترنت لتحديد خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي وتزويد قادة المجتمع الرئيسيين بأجهزة لاسلكي ذات ترددات عالية جداً للإنذار المبكر. كما تشارك قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الرصد المنتظم خارج الإنترنت من خلال المشاركات المجتمعية الشخصية وتدريب الممارسين الإعلاميين المحليين والمؤثرين لدعم جهود الإنذار. وبالتعاون مع إدارة عمليات السلام، تعمل البعثة على إنشاء فريق عمل للإبلاغ عن المعلومات الضارة ورصدها وتحليلها وتقييمها وتنفيذ ما يلزم من إجراءات للوقاية منها والتصدي لها.

وتتصدى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة عبر عدة أولويات في مجال التواصل. ويشمل ذلك تعقب المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والرد عليها في حينها، والترويج لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وإنجازاتها، وإجراء حملات اتصال منتظمة لتسليط الضوء على الأثر السلبي للمعلومات الضارة وحماية سمعة البعثة من خلال إقامة علاقات قوية مع وسائل الإعلام. كما تستفيد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من الدعم السياسي والدعم في مجال التواصل المقدم من مقر الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي حسب الحاجة.

وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التصدي للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وفقاً لاستراتيجيتها المعتمدة في شباط/فبراير 2023، وعلى نحو ما يطلب مجلس الأمن. وفي خضم تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، ردت البعثة بنشاط على العديد من التقارير الإعلامية لتصحيح المغالطات المتعلقة بولايتها. ومن الأهمية بمكان أن تقوم السلطات المضيفة بتوضيح ولايات كيانات الأمم المتحدة علناً، وبالتالي ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك قوات حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب مواجهة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة دعمًا مستمراً من المجتمع الدولي.

وفي منطقة القرن الأفريقي، وبدعم من مكتبي، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، بالتنسيق مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة للأمم المتحدة، استراتيجية الأمم المتحدة للقرن الأفريقي بشأن خطاب الكراهية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. تعزز الاستراتيجية قدرات موظفي الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين على رصد وتحليل وتوثيق خطاب الكراهية.

وكجزء من أعمال المساعي الحميدة التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، قام المبعوث الخاص بإشراك بلدان المنطقة بشأن ضرورة كبح الخطاب التحريضي المثير للشقاق الذي يسهم في تصاعد التوترات بين البلدان، ولا سيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبين بوروندي ورواندا. وبالتعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مكتبي، دعا المبعوث الخاص شيا هوانغ جميع أصحاب المصلحة إلى التصدي على وجه السرعة لخطاب الكراهية والتحريض على التمييز والعداء والعنف الذي يضر بشكل كبير بالتعايش السلمي بين المجتمعات والدول في المنطقة.

وفي وسط أفريقيا، أخذ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا زمام المبادرة، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لدعم الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لوضع استراتيجية وخطة عمل إقليمية لمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف في المنطقة والتصدي له. وعلاوة على ذلك، تقدم البعثة دعماً مخصصاً لبلدان المنطقة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات العامة في غابون في 26 آب/أغسطس 2023، أطلق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، مع مكتب المنسق المقيم، حملة لدعم جهود السلطات للحد من نشر الرسائل المتحيزة والمعادية للأجانب. وفي غينيا الاستوائية، قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بدعم مشروع، يشترك في تنفيذه مكتب المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز قدرات الشباب على تسوية النزاعات. وزوّد هذا التدريب الشباب بالقدرة على التعرف على التوترات في مجتمعاتهم وأسرهم وأماكن عملهم والتعامل معها وتبديدها، وعزّز المشاركة الهادفة للنساء في حل النزاعات.

وفي ليبيا، تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم الدور الحاسم للمرأة الليبية في بناء السلام ومشاركتها الكاملة في العمليات السياسية وصنع القرار كجزء من الجهود المبذولة للتغلب على العقبات السياسية من أجل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شفافة وشاملة للجميع. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي للتنبيه والتصدي لخطاب الكراهية في سياق تعرض النساء والناشطين والناشطات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لخطاب تحريضي وخطاب كراهية.

وفي الشرق الأوسط، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تقديم تقاريره الفصلية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016). ومن خلال مشاركته الاستراتيجية ورسائل التواصل العامة مع الشركاء المحليين، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص رفع مستوى الوعي بمخاطر خطاب الكراهية وتأثيره على السلام والاستقرار في المنطقة وضرورة معالجة أسبابه الجذرية. وعلاوة على ذلك، واصل مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة إسماع أصوات منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على بناء مجتمعات قادرة على الصمود في فلسطين وإسرائيل على أساس الاحترام والكرامة والتعايش. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، أجرى المنسق الخاص اتصالات مكثفة مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يرسي وقف لإطلاق النار ويضمن إطلاق سراح جميع الرهائن. كما واصل المنسق الخاص فينسلاند استخدام مساعيه الحميدة لدعم جهود التهدئة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة.

وفي العراق، تدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مبادرة الحكومة العراقية لصياغة استراتيجية وطنية لمكافحة خطاب الكراهية بناءً على طلبها. كما نظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حواراً حول دور وسائل الإعلام في التصدي لخطاب الكراهية، مع التركيز على مجموعة من المواضيع، بما في ذلك منظورات النوع الاجتماعي والأقليات حول خطاب الكراهية والتماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات مع وسائل الإعلام وشركات التواصل الاجتماعي لمعالجة قضية خطاب الكراهية.

في اليمن، طورت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة استراتيجية اتصالات توفر زخمًا لتتبع خطاب الكراهية ومكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. وحددت البعثة من خلال رصدها الاتجاهات وأجرت تحليلاً للمشاعر باستخدام التقنيات الرقمية.

ويرصد مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار عن كثب خطاب الكراهية والعنصرية الذي يؤثر سلباً على السلام والأمن في البلد. ومع احتدام النزاع في ولاية راخين، فإن طائفتي الراخين والروهينغا ليستا عالقتين بين جبهات القتال فحسب، بل وورقة يلعب بها الجيش على وتر التحيزات القديمة، حيث يجري استغلال أفراد متطرفين من كل طائفة لتأجيج التوترات والعنف بين الطوائف. ويؤكد التدهور المستمر في العلاقات بين الطوائف في راخين على أهمية الإنذار المبكر والمنع، وتواصل الأمم المتحدة لفت الانتباه إلى التهديدات التي يشكلها خطاب الكراهية على النسيج الاجتماعي للطوائف في ميانمار.

وفي سياقات البعثات وغير البعثات على حد سواء، يقدم صندوق بناء السلام تمويلاً موجهاً لأفرقة الأمم المتحدة في مختلف البلدان للتصدي لخطاب الكراهية باعتباره محفزا ومضخما للعنف والمظالم. وفي مالي على سبيل المثال، دعم صندوق بناء السلام في مالي الأنشطة التي تعالج السرود وخطاب الكراهية المرتبط بالتطرف المصحوب بالعنف، كما دعم المدونين الشباب والمناقشات المجتمعية حول خطاب الكراهية وآثاره.

وفي موريتانيا، يدعم صندوق بناء السلام مشاريع تعالج خطاب الكراهية وتعزز الحوار الديني والتماسك الاجتماعي، حيث كانت شبكة من النساء والمرشدات الدينيات وقادة المجتمع المحلي من النساء فعالة بشكل خاص في تعزيز الخطابات البديلة للتطرف على مستوى المجتمع المحلي. وقد وافق الصندوق العام الماضي على تخصيص أكثر من 9 ملايين دولار أمريكي لجهود مكافحة خطاب الكراهية من خلال سبعة مشاريع في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا.

إن التصدي لخطاب الكراهية أمر معقد ويتطلب اهتمامًا ودعمًا مكرسا. والجهود التي نفذت بالفعل على مستوى منظومة الأمم المتحدة خطوات مهمة تحتاج إلى مزيد من الدعم. بما في ذلك من خلال التمويل المكرس. كما إنها تحتاج إلى التزام ودعم مجلس الأمن السياسيين، وهو أمر أساسي لتنفيذ القرار 2686 (2013). ولذلك، فإنني أحث المجلس على مواصلة النظر في هذا الموضوع، بما في ذلك عن طريق طلب المزيد من الإحاطات المنتظمة بشأن هذا الموضوع من

قبل كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مكتبي، بصفته جهة التنسيق العالمية للأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، وبشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية التي وضعها الأمين العام. كما أحث المجلس على مواصلة انخراطه مع شركات التكنولوجيا وشركات التواصل الاجتماعي من أجل التأكيد على أدوارها ومسؤولياتها في التصدي لخطاب الكراهية على الإنترنت ومواصلة دعم إدماج المرأة في خطط السلام والأمن، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية ضد المرأة.

وأخيراً، وبما أن الدول الأعضاء تضطلع بالدور الرئيسي في هذا المجال، فإنني أحثها على النظر في وضع خطط عمل وطنية لمكافحة خطاب الكراهية. وبدعم مني كجهة تنسيق بشأن خطاب الكراهية، ينبغي أن تكون خطط العمل هذه متجذرة في حقوق الإنسان وحماية المدنيين، وينبغي أن تركز على معالجة خطاب الكراهية بشكل شامل، بحيث تغطي آثاره وأسبابه الجذرية ودوافعه. وستواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية والتصدي له، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن واستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية. ويتطلب تنسيق تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد العالمي جهوداً وقدرات هائلة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف الطموح استثماراً كبيراً في الموارد والخبرات على حد سواء. ولضمان قيام مكتبي بهذه المهمة بنجاح، أحث جميع الدول الأعضاء على النظر في زيادة مساهماتها من خلال الميزانية العادية والقنوات الطوعية على حد سواء.

وأود أن أختم بمشاطرة المعلومات التي تفيد بأننا سنحتفل في 18 حزيران/يونيو، أي بعد أيام قليلة من الآن، باليوم الدولي الثالث لمكافحة خطاب الكراهية هنا في مقر الأمم المتحدة، بفعالية ينظمها مكتبي في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالشراكة مع المملكة المغربية، حول أهمية الاستثمار في قوة وصوت الشباب لمكافحة خطاب الكراهية. فأصواتهم مهمة ومن المهم أخذها في الاعتبار، خاصة عند تنفيذ الإجراءات الرامية إلى منع العنف والنزاعات والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لأنه فقط عندما يتم إشراك الشباب يمكن أن تكون الوقاية تطلعية ومستدامة. أدعو الجميع لمشاركتنا في هذا الحدث الهام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة): أشكر المستشارة الخاصة نديريتو على إحاطتها.

لقد سررنا كثيراً بأننا كنا من المشاركين في تقديم هذا القرار التاريخي (القرار 2686 (2023)) مع دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، كما سرنا أيضاً ترحيب جامعة الدول العربية بالقرار. أود أن أوضح ثلاث نقاط.

الأول يتعلق بأساس القرار. يرتكز القرار 2686 (2023) على مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير وتعزيز المساواة بين الجنسين. وتلك الحقوق مترابطة ويعزز بعضها بعضاً وتؤدي جميعها دوراً في تعزيز السلام والأمن. ومن المهم أن نسلم، كمجلس، بأن احترام حقوق الإنسان أمر حيوي لعملنا في منع نشوب النزاعات ومعالجتها.

ثانيًا، فيما يتعلق بأهمية القرار، كما رأينا، فإن الأقليات الدينية في حالات النزاع غالبًا ما تواجه الاضطهاد والتعصب كما هو الحال مع اليزيديين في العراق والبهائيين في اليمن. فيؤدي التعصب الديني والاضطهاد الديني إلى تأجيج عدم الاستقرار، مما يؤثر على منع نشوب النزاعات وحلها. ولكن، عندما يتم احترام حرية الدين أو المعتقد وتعزيز الحوار بين الأديان، يمكننا بناء الثقة والتفاهم بين المجتمعات، مما يساعد على تأمين السلام المستدام. فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج المملكة المتحدة لتعزيز السلام والقدرة على الصمود في نيجيريا إلى زيادة سلامة 1,5 مليون مواطن من خلال دعم الجهود الوطنية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الطائفي بطريقة تعزز التسامح وتراعي الهويات الدينية للمجتمعات المحلية.

ثالثًا، فيما يتعلق بدور المرأة، لئن كنا نعلم أن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام المستدام، نعلم أيضًا أن المرأة لا تزال

تواجه تهديدات وعنفاً مستمراً. ويشير أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725) إلى أنه في الفترة ما بين أيار/مايو 2021 نيسان/أبريل 2022، تعرضت 172 مدافعة عن حقوق الإنسان لأعمال انتقامية بسبب تعاملهن مع الأمم المتحدة. وذلك أمر غير مقبول. إنني أرحب بإشارة المستشارة الخاصة إلى المرأة، وينبغي علينا جميعاً متابعة الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء في القرار 2686 (2023) لتعزيز المشاركة الآمنة للمرأة، مع الاعتراف بأن خطر الأعمال الانتقامية يشكل عائقاً رئيسياً أمام مشاركتها في الحياة السياسية.

وفي الختام، إننا ملتزمون بالدفاع عن حرية الدين والمعتقد إلى جانب حرية التعبير والمساواة بين الجنسين. ومن أجل التغلب على قوى الانقسام التي نواجهها اليوم والتي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها، يجب على المجتمع الدولي أن يطبق المثل العليا للقرار، مما يساعد على تعزيز جميع حقوق الإنسان ودعمها.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة جمهورية كوريا للمجلس على عقد هذه الجلسة بشأن المسألة الحيوية المتمثلة في تعزيز التسامح في جميع أنحاء العالم. كما نعرب عن امتناننا للسيدة أليس نديريتو، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، لمشاركتنا رؤاها ومعلوماتها الهامة.

لقد شكّل اتخاذ القرار 2686 (2023) العام الماضي لحظة حاسمة في المجتمع الدولي من خلال جهوده الرامية إلى التصدي للدوافع الرئيسية الخبيثة للنزاعات، بما في ذلك التحريض على الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب والتمييز بين الجنسين وأعمال التطرف وغيرها من أشكال الأيديولوجيات المتعصبة. ويمثل القرار خطوة مهمة نحو تعزيز التعايش ومعالجة تلك المسائل الحرجة على نطاق عالمي. وقد أيدت موزامبيق القرار بكل إخلاص، استناداً إلى التزامنا الثابت وإيماننا بالتسامح باعتباره القوة الملزمة التي توحد مجتمعنا المتعدد الثقافات والأعراق والأديان. ويتجسد ذلك الإيمان في شعار "الوحدة الوطنية" الذي تبنيناه في بداية قيام دولتنا، وهو الأساس الذي قامت عليه موزمبيق في بناء تلك الدولة. لذلك ندعو أصحاب المصلحة المعنيين ونحثهم على تبادل الممارسات الجيدة في تعزيز التسامح والحوار بين الأديان والثقافات والتعايش السلمي.

ويبقى الحفاظ على اليقظة ضد التعصب مسؤولية حاسمة تقع على عاتق المجتمع الدولي. ويسير تنفيذ القرار 2686 (2023) جنبًا إلى جنب مع تعزيز المؤسسات ودعم القانون الدولي لحقوق الإنسان، نظراً للتوترات التي يمكن أن تنشأ عن الحاجة إلى حماية الحريات والحقوق الفردية. في عالمنا المترابط، حيث تنتشر المعلومات بسرعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فإن مكافحة التعصب الأعمى وتعزيز التفاهم أمران ضروريان. إن تعددية الأطراف، التي تقوم على التعاون والعمل الجماعي، قوة ملزمة توحد الأمم في مواجهة التحديات العالمية.

ولا يزال يساور موزامبيق بالغ القلق إزاء تهميش المرأة ووصمها وإزاء التمييز الثقافي والآراء المتعصبة ضدها، بما في ذلك بحرمانها من التعليم. وهذه المسائل يمكن أن تؤخر أو تقوض قدرة البلدان على تحقيق السلام والأمن والمصالحة على نحو دائم ومستدام. ونرحب بإيلاء الاهتمام لزيادة تنوع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك تسليط الضوء على المرأة. وفيما يتعلق بالشباب، ولا سيما الشابات والفتيات، فإن القدرة على التواصل عامل قوي للتغيير ومصدر للتسامح.

في الختام، تود موزامبيق أن تؤكد على استمرار أهمية القرار 2686 (2023) لثقافة السلام، ولا سيما في مواجهة العديد من بؤر التوتر والنزاعات التي لا يكون فيها التعصب وخطاب الكراهية والخوف من الآخر دوافع قوية فحسب، بل الأسباب الفعلية للنزاعات والحروب. وينبغي أن نعزز قيمنا الأساسية لإرساء ثقافة السلام، ولذلك، سنواصل الدعوة إلى الوئام في ظل التنوع والتعددية باعتبارهما عنصرين قيّمين لتحقيق السلام والأمن، لأن ما يجمع بني البشر يفوق بكثير ما يفرقهم.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المستشارة الخاصة أليس وايريمو نديريتو على إحاطتها.

اتخذ مجلس الأمن بالإجماع، في حزيران/يونيه من العام الماضي وبتيسير من دولة الإمارات العربية المتحدة، القرار 2686 (2023)

الذي أشار إلى أحد المقاصد الأصلية للأمم المتحدة، وهو التسامح والعيش في وئام، وأعاد التأكيد على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ودعا إلى القضاء على العنصرية المتطرفة وخطاب الكراهية. وظلت هذه المشكلات حاضرة بقوة خلال العام المنصرم في العلاقات الدولية وداخل العديد من البلدان وأصبحت عوامل رئيسية مسببة لعدم الاستقرار وانعدام الأمن. وتدعم الصين اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات إيجابية وفقا للقرار 2686 (2023) بهدف جعل العالم أكثر شمولا وانسجاما وسلاما.

أولا، يجب أن ندعو إلى الحوار بين الحضارات. فحضارتنا العالمية تقوم على التنوع ويشكل التبادل والتفاهم بين الحضارات مصدر تقدم للبشرية. ولا يؤدي ما يسمى بالتفوق الحضاري وصدام الحضارات إلى اتساع الفجوات بين البلدان والشعوب فحسب، بل يزيد من خطر حدوث مواجهة أيديولوجية وجيوسياسية. وقد طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرة للحضارة العالمية تدعو إلى احترام تنوع حضارات العالم وتعزيز القيم المشتركة للبشرية جمعاء والتشديد على الإرث والابتكار في الحضارة وتعزيز التبادلات والتعاون الإنساني الدولي. وفي الأسبوع الماضي، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار 286/78 الذي قدمته الصين لتخصيص يوم 10 حزيران/يونيه من كل عام يوماً دولياً للحوار بين الحضارات. وتدعو الصين جميع البلدان، من خلال تنفيذ القرار، إلى التشجيع الكامل للدور الهام للحوار بين الحضارات في القضاء على التمييز والتحيز وتعزيز التفاعل بين الشعوب وبث الطاقة الإيجابية من أجل التغلب بشكل جماعي على التحديات المشتركة التي تواجهها البشرية.

ثانيا، يجب أن نعزز الثقة المتبادلة بين البلدان. فتعدد الأقطاب هو الاتجاه السائد في العالم المعاصر. لذلك، من الطبيعي أن يرغب بلد أو مجموعة من البلدان في الحصول على مكانتها الطبيعية في النظام العالمي المتعدد الأقطاب، ومن الصائب أن يكون الأمر على هذا النحو. ونعتقد أن العالم يسع جميع البلدان لكي تنمو فيه معا. وفي الوقت نفسه، لا بد من تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدان لأنها شرط أساسي للحفاظ على استقرار العلاقات الدولية. إننا ندعم المساواة بين البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، ونرفض الهيمنة وسياسات القوة واحتكار قلة من البلدان الشؤون الدولية. ويجب أن نحترم النظم السياسية التي يختارها كل بلد على نحو مستقل وأن ندعم فرادى البلدان في اتخاذ مسار إنمائي يتماشى مع ظروفها الوطنية وأن نعالج شواغلها ومصالحها الأمنية المشروعة.

ثالثًا، يجب أن نعزز الإدماج الاجتماعي الذي لا يتعلق بالحقوق والمصالح الفردية فحسب، بل يؤثر أيضا على العلاقات الدولية تأثيرا غير مباشر. ونرى اليوم المشكلات التي تواجهها بعض البلدان من تزايد التصدع الاجتماعي والاستقطاب السياسي. ولا تؤثر على استقرارها وتنميتها فحسب، بل تؤدي عادة أيضًا إلى سياسات خارجية محافظة وشعبوية على نحو متزايد، مما يزيد من عدم الاستقرار وعدم اليقين في البيئة الدولية. وينبغي أن تتدبر تلك البلدان الأمر بعمق وأن تنهض بمسؤولياتها التاريخية وأن تركز على الأفكار والقيم الصحيحة وتحقق التوافق الاجتماعي بدلاً من أن تنساق وراء الشعبوية. وينبغي أن تبذل جميع البلدان جهودا مشتركة لمكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية للحد من آثارها السلبية وتعزيز بيئة اجتماعية متماسكة وشاملة للجميع، مع حماية حرية التعبير وفقا للقانون.

رابعًا، يجب أن نعزز التنمية المشتركة. إن تمكين البلدان من تقاسم ثمار التنمية يجسد روح النظام الدولي الشامل للجميع ويشكل المسار الأساسي نحو تحقيق السلام الدائم. وفي الوقت الراهن، ما فتئت الفجوة الإنمائية تتسع بين بلدان الشمال والجنوب، كما أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 معرضة لخطر الخروج عن المسار الصحيح. وندعو إلى الحفاظ على بيئة اقتصادية وتجارية دولية حرة ومفتوحة واحترام حق بلدان الجنوب المشروع في التنمية. وندعو إلى تمكين البلدان من التنمية حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها بفعالية وإلى زيادة الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات لفائدة البلدان النامية.

ومما يثير القلق الشديد أن بعض البلدان المتقدمة النمو تواصل تطبيق سياسات حمائية بل والقسر الاقتصادي الانفرادي، في سعيها لتتمتع بمزايا احتكارية وفي انتهاك لمبدأ اقتصاد السوق، مما يؤدي

إلى تعطيل سلاسل الإمداد الصناعي العالمي وعرقلة التنمية السليمة للاقتصاد العالمي والإضرار بمصالح جميع البلدان. ونأمل أن تبدأ تلك البلدان النظر في الاتجاهات الحالية التي تهدف إلى الانفتاح والتعاون المربح للجانبين من أجل تشجيع التعاون وتحقيق الازدهار المشترك.

إن البشرية مجتمع قوامه التضامن ومستقبل مشترك، والخيارات التي نتخذها اليوم سيكون لها تأثير على مستقبلنا. وتدعو الصين جميع البلدان في العالم إلى الوقوف على الجانب الصحيح من التاريخ وتعزيز التواصل والحوار والتحلي بالتسامح بهدف تحقيق التنمية والأمن والتقدم على نحو مشترك من خلال التضامن والتعاون.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الزاخرة بالمعلومات للسيدة نديريتو.

اتخذ مجلس الأمن قبل عام تحديدا القرار 2686 (2023) الذي ندعمه بالكامل، كما نشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه المبادرة المفيدة. ولفت القرار انتباه مجلس الأمن لأول مرة إلى أهمية تعزيز المُثُل العليا للأخوة بناء على التسامح والمساواة والتعايش والحوار والتقاليد التعددية والاحترام المتبادل وتنوع الأديان والمعتقدات. وتشكل مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وتعدد الأقطاب عناصر أساسية لمُثُل الأخوة على نطاق عالمي.

ويوعز القرار إلى المجلس بإيلاء اهتمام جاد لمكافحة التمييز والتعصب والتطرف بحيث يتخذون شكل خطاب الكراهية أو العنف، بما في ذلك على أساس العرق والدين. ويدعو إلى اتخاذ تدابير عملية لمكافحة التمييز ضد الأشخاص المنتمين إلى الطوائف الدينية، ولا سيما في الحالات الناجمة عن كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية وغيرها من أشكال التعصب.

من المعروف جيدًا أن مفاهيم التفوق العرقي أدت إلى ظهور سياسات الفصل العنصري والاستغلال الاستعماري والفاشية والنازية. وكل هذه الأيديولوجيات والممارسات أصلها واحد. وقد أسفرت عن أبشع الجرائم في تاريخ البشرية، التي راح ضحيتها مئات الملايين من البشر في كل القارات. وقد أُنشئت الأمم المتحدة للتغلب على ذلك الإرث.

وبيد أن أفكار التفوق العرقي والإقصاء العنصري لا تزال قائمة وتتخذ أشكالاً جديدة. فقد أُغرق العالم الحديث بالخطاب العنصري والمعادي للأجانب. والنازية تنتعش من جديد ومظاهر التعصب على أساس الدين أو العرق أو اللغة أصبحت من الأحداث اليومية. والأسوأ من ذلك أن بعض الدول لا قمع هذه المظاهر بشكل كافٍ، بينما تجعلها دول أخرى ببساطة جزءًا من سياساتها. وقد رأينا كيف أُحرق القرآن علنًا تحت ستار حرية التعبير في بلدان تدعي أنها منارات للديمقراطية. ورأينا النازيين الجدد والمتواطئين مع النازية في مسيرات في أوروبا ورأينا تدنيس النصب التذكارية للحروب التي هزمت النازية. وهذه كلها تحديات خطيرة في عصرنا لا يمكننا معالجتها باللا مبالاة.

ولا يمكننا أن نتصالح مع ما تنتهجه أوكرانيا منذ عام 2014 من سياسة القضاء على كل ما هو روسي. وقد فرضت حظراً تدريجيًا على استخدام اللغة الروسية، وهي اللغة الأم لما لا يقل عن 40 في المائة من سكان البلد. ويجري إقصاء اللغة الروسية من التعليم والإعلام والحياة العامة. وجرى هدم النصب التذكارية لكتاب روس مثل ألكسندر بوشكين. وقانون التعليم في أوكرانيا لعام 2017 هو جزء من السياسات التمييزية التي تتبعها أوكرانيا، ومن بين عناصرها الأخرى قانون للتعليم قبل المدرسي اعتُمد بالأمس فقط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سنت أوكرانيا قانونًا يهدف إلى حماية حقوق الأقليات القومية ينص صراحةً على أنه لا ينطبق على اللغة الروسية.

ولن نتصالح مع ما يحدث للأشخاص الذين يدافعون عن حقوق السكان الناطقين بالروسية أو الذين يدافعون إلا على الحوار والسلام مع روسيا في أوكرانيا، والذين يُقتلون بكل بساطة في الشارع، كما وقع للصحفي أوليس بوزينا في عام 2015. أو يتعرضون للاختفاء، مثل الناشطة الأوكرانية في مجال حقوق الإنسان إيلينا بيريجنايا، التي اعتُقلت في 16 آذار/مارس 2022 واقتيدت إلى مركز احتجاز في هولوسيفسكي في كييف. ولم يظهر أي أثر لها منذ ذلك الحين. ولا أحد يعرف ماذا حدث لها. وإذا كانت على قيد الحياة، فهي على الأرجح في غرف التعذيب التابعة لقوات الأمن الأوكرانية. وقد طلبنا مساعدة الأمين العام وندعوه مرة أخرى للمساعدة في استجلاء مصير إيلينا بيريجنايا.

ويسلم القرار 2686 (2023) بأهمية الحوار بين الأديان والثقافات ومساهمته القيّمة في تعزيز التلاحم الاجتماعي وتحقيق السلام، ويعتبر هذا الحوار بحق أداة مهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. وقد لفتنا الانتباه مراراً وتكراراً داخل جدران هذه القاعة إلى مأساة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التي تحدث في أوكرانيا أمام أعيننا. ففي الوقت الراهن، يتم اتخاذ خطوات في أوكرانيا في جميع المجالات، من السلطة التشريعية إلى إنفاذ القانون إلى وسائل الإعلام، بهدف القضاء على الأرثوذكسية الشرائعية في أوكرانيا، وهي العقيدة التي تضم أكبر عدد من أتباعها في البلد. وهناك حملة واسعة النطاق من المعلومات المضللة ضد رجال الدين تهدف إلى تشويه سمعة القساوسة في أعين أفراد الأبرشيات وتصويرهم على أنهم يساعدون العدو ويحرضونه. وفي كل يوم، تقوم أجهزة الأمن الأوكرانية وما يسمى بالصحفيين بقذف الاتهامات الباطلة وخطاب الكراهية ضد القساوسة في الفضاء الإعلامي. وبهذه الطريقة تعطي كييف تفويضًا مطلقًا لكل أنواع المتطرفين لاستخدام العنف والخروج عن القانون من أجل تطهير المشهد الديني في البلاد، ويجب الاعتراف بأن هذه السياسات تؤدي إلى نتائج. فالقساوسة يتعرضون للضرب والاعتقال. وقد امتلأت شبكة الإنترنت بمقاطع فيديو ل هذه الأحداث.

وقد جرى الاستيلاء على كنائس الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية منذ عام 2019، وتصفية المنتسبين لها بشكل غير قانوني بالقوة بحجة خضوعهم المزعوم "للتحول الطوعي" إلى طوائف دينية أخرى. إن طرد الرهبان من دير كييف بيشيرسك لافرا، وهو دير قديم ورمز للأرثوذكسية الكنسية، مثال صارخ على ذلك. وتتعرض الكنائس الأرثوذكسية في أوكرانيا أيضا للتدمير ببساطة، كما حدث في كييف قبل شهر واحد فقط، في 17 أيار/مايو، في حالة كنيسة فلاديميرو أولغينسكي في دير الأعشار، التي أقامتها الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من جديد في موقع أول كنيسة حجرية في منطقة كييف روس. لقد أُبيدت ببساطة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن القرار 2686 (2023) يدين بشدة جميع أعمال العنف الموجهة ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم والأعمال من هذا القبيل الموجهة ضد أماكن عبادتهم، وجميع الاعتداءات على الأماكن والمواقع والمزارات الدينية أو داخلها التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن القرار 2686 (2023) يهدف أيضا إلى إعطاء زخم لوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة التعصب والتطرف، اللذين يخلقان أرضية خصبة للإرهاب. فالدول وهيئاتها المختصة هي التي تلعب الدور الحاسم في مكافحة تغذية نزعة التطرف بين السكان ومكافحة التطرف بجميع مظاهره وأيديولوجياته. ومع ذلك، ينبغي أن يشارك المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات الدينية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وممثلو القطاع الخاص، في تلك الجهود. وندعو وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى العمل بشكل مكثف لتنفيذ تلك المهمة ذات الأهمية الكبيرة. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أنه عند تنفيذ أي مبادرات دولية لمكافحة التطرف أو مكافحة الإرهاب، من الضروري مراعاة السياقات التقليدية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية. لا يمكننا تجاهل أن بعض القوى السياسية تستغل الجماعات المتطرفة وأفكارها كأداة للتأثير على حكومات الدول الأخرى من أجل زعزعة استقرارها.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة ندريتو على ملاحظاتها.

التسامح، ما ألطف أن نسمع هذه الكلمة تقال في هذه القاعة، حيث نناقش كل يوم الحرب والنزاعات والأزمات والمجازر وحتى الإبادة الجماعية. نعم، نحن في القرن الحادي والعشرين نناقش الإبادة الجماعية. إن التسامح، وعلى نطاق أوسع ثقافة السلام، كمفاهيم ومُثُل عليا، يواجهان تحديات عميقة في الوقت الحاضر في السياق العالمي الحالي. ولذلك فنحن بحاجة إلى إضفاء معنى ملموس على المساعي الرامية إلى تحقيق التسامح، بما يتجاوز ما ورد في القرار 2686 (2023). وفي هذا الصدد، أود أن أُشير إلى ما يلي:

أولاً، علينا أن نعتبر أن مبدأ التسامح ضمن جدول أعمال مجلس الأمن يجب أن يتماشى مع مختلف الدعوات الأخرى التي أطلقها المجلس نفسه لاحترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

في السياق الحالي للعلاقات الدولية، فإن التسامح ينتفي عندما نواجه العدوان الهمجي الذي ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال، في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يمكن تحقيقه، لأن أحد أوضح الأمثلة على التسامح ا لدينا – حل الدولتين – يرفضه المعتدي الإسرائيلي. والذين يمزقون الميثاق ويشككون في الدور النبيل للأمم المتحدة يعرضون للخطر مبدأ التسامح.

وفي سياق لا نزال نرى فيه أراضٍ مستعمرة في جميع أنحاء العالم، فإن التسامح يعني بطبيعة الحال أن الحق في تقرير المصير يجب أن يُمنح لمن يرزحون تحت الاضطهاد ويتعرضون للتهجير القسري والقمع في فلسطين والصحراء الغربية وأماكن أخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الفقرة (ن) من المادة 3 من الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، المعتمد في عام 1999، التي تنص على أن إرساء ثقافة السلام على وجه أكمل يرتبط ارتباطاً كلياً:

”بالإعمال التام لحق جميع الشعوب في تقرير المصير، بما في ذلك الشعوب التي تعيش تحت الهيمنة الاستعمارية وغيرها من أشكال الهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، كما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة“.

ويمكن لمراعاة مبادئ القانون الدولي، دون انتقائية أو تحيز، أن ترسي الأسس اللازمة لتحقيق التسامح.

ثانياً، نحن بحاجة إلى بناء المزيد من الجسور بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مواضيع مثل التسامح وثقافة السلام. وقد اعتمدت الجمعية العامة العديد من النواتج التي ينبغي علينا دراستها عن كثب من أجل التنفيذ الهادف بغي تعزيز مفهوم التسامح. وقد كان لبلدي، الجزائر، الفخر بعرض القرار 130/72، الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2017، والذي أعلن يوم 16 أيار/مايو اليوم الدولي للعيش معاً في سلام. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأكرر الدعوة التي وجهها ذلك القرار إلى جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات غير الحكومية والأفراد، إلى الاحتفال بذلك اليوم الدولي. وانطلاقاً من روح ذلك القرار، تدين الجزائر أي نوع من أنواع التمييز أو التعصب أو التطرف القائم على أساس العرق أو الإثنية أو الدين أو المعتقد. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد الجمعية العامة في آذار/مارس للقرار 264/78، بشأن مكافحة كراهية الإسلام، يمثل إنجازا هاما يجب أن نحافظ عليه. وقد شاركت الجزائر في الفريق الأساسي الذي تفاوض للتوصل إلى ذلك القرار التاريخي نيابة عن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، ونؤكد التزامنا بالحفاظ على الزخم الذي أوجده.

ثالثًا، يجب إدراج التسامح في نهج الوقاية، وعلى نطاق أوسع، في هيكلية بناء السلام باعتباره عنصرا محوريا في تقديمه لمساهمة ملموسة في جهود تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. والجزائر، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام، تؤيد تماما ولاية اللجنة المتمثلة في تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع الدولي، ولا سيما المنظمات الإقليمية، في تعزيز مبدأ التسامح. ويجب أن تتماشى مراعاة هذا المبدأ واحترامه مع طبيعة وتقاليد ومعتقدات المجتمع المحلي والمجتمع ككل.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر المستشارة الخاصة نديريتو على إحاطتها.

تنعقد هذه الجلسة في سياق عالمي يتزايد فيه التعصب وخطاب الكراهية والتمييز، سواء على شبكة الإنترنت أو على أرض الواقع. وهذا أمر يقوض التماسك الاجتماعي ويمكن أن يؤدي إلى التوتر والعنف. إن عمليات الإبادة الجماعية التي شهدناها منذ الحرب العالمية الثانية تذكير مؤلم بالعواقب الكارثية التي تلحق بالسلام والأمن الدوليين من جراء التحريض على العنف وخطاب الكراهية والتعصب. ويبقى احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون في صميم عمل مجلس الأمن.

وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية حماية وتعزيز كامل نطاق حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك الأشخاص من

مختلف الأعراق والميول الجنسية والهوية الجنسية والجنسانية وأفراد الفئات المهمشة. ويجب على مجلس الأمن أن يدين بشكل لا لبس فيه جميع أشكال العنف والتمييز وخطاب الكراهية، بما في ذلك كراهية المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسانية. ويوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان إطاراً قوياً لحماية حرية التعبير والدين في سياق السلام والأمن. ولنا جميعًا الحق في اختيار ديننا أو تغييره أو ألا يكون لنا دين على الإطلاق، وأن نمارس معتقداتنا علنًا أو سراً. ومع ذلك نرى الأقليات الدينية تُستهدف بشكل متكرر يوميًا، لا سيما أثناء النزاعات المسلحة. كما تقع على عاتق المجتمعات والقيادات الدينية مسؤولية رفض خطاب الكراهية، ونحن نثني على دور صنع السلام الذي تقوم به بعض القيادات والمنظمات الدينية في هذا الصدد. إن حرية الدين أو المعتقد لا تنفصل عن حرية التعبير، وهي الحرية التي لا يجب أن تُقيد إلا بالحدود التي يضعها القانون الدولي بدقة. إننا نشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع عدد حالات المضايقات والإكراه والأعمال الانتقامية، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن يمارسون حقهم في حرية التعبير.

وفي هذا اليوم، نريد أيضًا أن نعيد التأكيد على الدور الأساسي للمجتمع المدني في الحفاظ على السلام. وتقع على عاتق القطاع الخاص، ولا سيما شركات التكنولوجيا، مسؤولية الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان والتصدي بفعالية مع المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية.

ونشجب إساءة استخدام قوانين التطرف ذات التعريف الواسع لاستهداف المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والمعارضة السياسية.

وعلاوة على ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير القوانين التمييزية، وإنفاذ القوانين القائمة وتطبيقها بطريقة متحيزة جنسانيا وأوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين.

إن النهوض بالمساواة بين الجنسين وضمان مشاركة النساء على اختلاف مشاربهن مشاركة كاملة وآمنة ومجدية على قدم المساواة، واضطلاعهن بدور قيادي في جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، هدفان في حد ذاتيهما. ويجب ألا يُختزلا أبدا في أساليب مكافحة الإرهاب، إذ يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على المرأة والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان للمرأة. ولهذا السبب من الضروري اتباع نهج مراعية للمنظور الجنساني في التصدي للآثار الضارة التي قد تلحق بالنساء والفتيات نتيجة لتدابير مكافحة الإرهاب ولتعزيز الوقاية واحترام حقوق الإنسان.

إن دور المجلس هو العمل من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وحقوق الإنسان هي أساس السلام. ولذلك يتعين علينا ضمان هذه الحقوق لجميع الأشخاص على تنوعهم.

السيدة لورونس (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة أليس نديريتو، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، على إحاطتها.

إن خطاب الكراهية، الذي يشجع أو يبرر الكراهية أو العنف أو التمييز على أي أساس كان، غير مقبول، وبالتالي يحظره القانون الدولي. أما التسامح، وهو موضوع القرار الذي اتُخذ قبل عام وأصدر تكليفا تقديم التقرير الشفوي المعروض علينا اليوم (القرار 2686 (2023))، فهو قيمة أساسية نوليها جميعا أهمية كبيرة. ولا غنى عنه للحياة في المجتمع، إلى جانب الأخوة بين الأفراد واحترام جميع البشر. والتسامح هو ما يجب أن يواجَه به الكراهية وخطاب الكراهية والتمييز والعنف. ويجب عدم استغلاله. وينطبق التسامح على الجميع وفي الظروف كافة.

ويشكل احترام القانون الدولي، لا سيما حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، شرطا مسبقا لا غنى عنه للسلام الدائم. ولا بد من احترام حقوق النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى الأقليات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان – شأنها شأن حقوق جميع الأفراد – احتراماً كاملاً. ويجب إدانة جميع أشكال التمييز والتحريض على العنف. فهذا هو معنى التسامح.

وعلى المجلس أن يركز أكثر من أي وقت مضى على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وجميع الاتفاقيات التي تكفل حقوق

الإنسان بالسعي، في إطار ولايته، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وعملية حرصا على صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يجب تجنب النهج الانتقائية، إذ أن حقوق الإنسان، بما فيها حرية التعبير والدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية حقوق عالمية.

ولا يمكن الفصل بين حرية الدين أو المعتقد وضرورة حماية الحق في حرية التعبير – وهي حرية لا حدود لها إلا ما وضعه القانون الدولي بدقة. ويؤدي العديد من الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية دورا جديرا بالثناء في صنع السلام، بتعزيز روح الأخوة والتسامح والتماسك. ولكن يجب أن ندين كل خطاب يثير الكراهية والعنف.

ولا يمكن تسوية النزاعات إلا من خلال الحلول السياسية التي توحد الصفوف. وللمجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى دور أساسي في الحفاظ على السلام.

والنساء والرجال والصغار والكبار والمؤمنون وغير المؤمنين، كلهم يسهمون في تحقيق المصالحة والسلام. وفي هذا الصدد، تكرر فرنسا دعمها الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

إن دور المجلس هو الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. واحترام القانون الدولي هو الشرط الأساسي والجوهري. ويجب أن نسترشد به ونحن نعمل بشكل ملموس لمواجهة الأزمات المتتالية وفي مختلف المناطق، على استنباط حلول سياسية من أجل التقدم في حل الأزمات والنهوض بالسلام.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة أليس نديريتو، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، على عرضها.

فلئن كان المجلس يواجه صعوبات في إيجاد حلول للتعقيدات المتعلقة بتزايد عدد النزاعات اليوم ودوافعها، يبدو أن هناك شيئا واحدا واضحا، وهو أن التفاهم والاحترام المتبادل هما حجر الأساس لتعزيز التسامح وبناء مجتمعات سلمية وشاملة وقادرة على الصمود. ولا غنى عن دور المجتمع المدني في تحقيق ذلك. وسيرسي الاستثمار في الأطفال والشباب الأساس لمجتمعات أكثر تسامحاً وسلاماً في المستقبل.

وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، تعلمنا من الدروس السابقة أن الانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق والجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان تدل في كثير من الأحيان على خطر اندلاع العنف والنزاع. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماماً كبيراً لهذه العمليات وأن يتصدى لها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة. فالوقاية أمر أساسي.

ثانياً، إن المجتمعات الشاملة التي تستند إلى التماسك الاجتماعي وتتقبل التنوع هي وحدها الكفيلة بتعزيز التسامح وبناء سلام دائم. وتؤدي النساء دورا أساسيا في هذا الصدد. فالنساء، باعتبارهن من عناصر بناء السلام والتماسك الاجتماعي، شريكات لا غنى عنهن في منع نشوب النزاعات وحلها. ويجب أن تكون مشاركتهن الكاملة والمجدية والآمنة وعلى قدم المساواة في صميم جميع الأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن. فبتمكين المرأة تكون المجتمعات أكثر سلاما، وبإشراك المرأة يكون السلام أكثر استدامة.

يحدد القرار 1325 (2000)، إلى جانب القرارات اللاحقة، إطارا معياريا قويا لزيادة مشاركة المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. وندعو إلى تنفيذه تنفيذا كاملا.

وبالنسبة لنقطتي الثالثة والأخيرة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية تناول مسألة حقوق الإنسان في جميع محافل الأمم المتحدة. وينبغي ألا يساورنا أدنى شك في أن حقوق الإنسان لها مكانة أيضاً في مجلس الأمن، سواء باعتباره آلية للإنذار المبكر، أو في إطار العمل الوقائي أو في سياق حماية المدنيين، على سبيل المثال لا الحصر. وكما يشير إليه التقرير الأخير للأمين العام عن حماية

المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2024/385)، فإن تعزيز الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان عنصر أساسي في الخطة المتعلقة بحماية المدنيين. وبالتالي نؤيد تماماً إدراج اعتبارات حقوق الإنسان في عمل مجلس الأمن. ومن الضروري في هذا الصدد الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان التزاما تاما وغير انتقائي.

وعلاقة التعاضد بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان علاقة واضحة، وقد أقرها المجلس أيضاً. وتتيح منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة أدوات جماعية لفهم الحالة الأمنية في الميدان فهما أفضل وتقييمها تقييما أدق. وبالتالي يمكن لها أن تقدم دعما لا غنى عنه للبلدان ولمجلس الأمن في جهودهما لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جمهورية كوريا على تنظيم هذه الجلسة والسيدة نديريتو على إحاطتها الشاملة.

كما يسلم به القرار 2686 (2023)، يمكن أن يسهم خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب والتمييز بين الجنسين، في الدفع إلى اندلاع النزاع وتصعيده وتكراره. ويجب على الدول احترام القانون الدولي وحمايته بقوة، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

أولاً، عندما نعزز حرية الدين أو المعتقد، يجب أن نعزز أيضاً حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وغيرها من حقوق الإنسان. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفس الترابط. وتؤدي الحريات الأساسية، بما فيها حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير دورا أساسيا أيضا في تحقيق استقرار المجتمعات وأمنها.

فعندما يحظى كل شخص بالاحترام – بغض النظر عن معتقداته التي يُتاح له التعبير عنها – يصبح أكثر تمكنا من تحقيق كامل إمكاناته، ويمكن أن ينهض ذلك بدوره بالمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل. وفي هذا الصدد، نأمل أن يعمل المجتمع الدولي معا في تضامن، بما في ذلك أعضاء المجلس، من أجل عالم لا يعاني فيه أحد من التمييز أو الاضطهاد بسبب ما يؤمن به أو لا يؤمن به. وستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب المدافعين الشجعان عن الحق في حرية الفكر والضمير والدين ودعمهم، بما في ذلك في البلدان التي تتعرض فيها الحقوق للاعتداء، وذلك بشكل علني ومباشر في تعاملنا مع المسؤولين الحكوميين.

ثانياً، تركزت الأمم المتحدة منذ سنوات وبصورة مناسبة على التصدي للتطرف العنيف، بما في ذلك في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف والالتزامات الحالية التي تعهدت بها الدول الأعضاء لمنع التطرف العنيف ومكافحته. ولتحقيق ذلك، لا يمنح القرار 2686 (2023) للدول ترخيصاً لقمع الآراء المعارضة بذريعة مكافحة التطرف أو الحفاظ على السلام أو الوئام المجتمعي.

ثالثاً، يؤكد القرار 2686 (2023) من جديد الدور الحيوي الذي تؤديه لقيادات النسائية في منع نشوب النزاعات وتسويتها وإسهامها في منع انتشار التعصب والتحريض على الكراهية. إن مشاركة المرأة مشارك كاملة ومتساوية ومجدية في جميع مراحل بناء السلام والأمن وصنع القرار ضرورية لإيجاد حلول دائمة للتحديات المطروحة في مناطق النزاعات والأزمات ولتحقيق السلام والأمن العالميين على نحو مستدام.

أخيرا، تقف الولايات المتحدة مع أعضاء المجلس المتفقين في الرأي في التزامها بكفالة عدم إساءة استخدام القرار 2686 (2023) لتبرير قمع المدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والشباب وأفراد مجتمع الميم الموسع أو أي انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان. فلنسعَ معاً من أجل عالم يستطيع فيه جميع الأفراد تحقيق إمكاناتهم الكاملة والتعبير عنها مع احترام كرامتهم الإنسانية، بغض النظر عن هويتهم أو دينهم أو معتقدهم. ولا يمكننا تعزيز التسامح حقا إلا باحترام حقوق الإنسان.

السيدة إدواردز (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المستشارة الخاصة نديريتو على إحاطتها بشأن تنفيذ القرار 2686 (2023) في سياق الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ترى غيانا أن القرار 2686 (2023) إسهام هام في صون السلام والأمن الدوليين لأنه يوفر إطارا آخر لتعزيز الاحترام والتفاهم والإدماج

والتسامح. إن هذه العناصر ضرورية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها وللمصالحة وإعادة الإعمار وبناء السلام، وبالتالي فهي مبادئ مهمة للنهوض بحقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما في ذلك الحق في العيش بسلام وكرامة. لقد اتخذ المجلس خطوة مفيدة إلى الأمام باعتماده قراراً بشأن التسامح، كما يمكنه أن يفعل أكثر من ذلك بأن يكون منارة للتسامح في عالم يتزايد فيه العجز عن التسامح.

ونشهد على نحو متزايد كيف يمكن للتعصب أن يؤجج النزاع، ولا سيما عندما يظهر في شكل معلومات مغلوطة ومضللة وتطرف عنيف وخطاب كراهية وقمع حرية التعبير. إننا بحاجة إلى مواصلة الجهود من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي من أجل التصدي للتعصب بجميع أشكاله وتعزيز الاحترام والتفاهم. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد جدا أن يعمّم مجلس الأمن تدابير الاستجابة للتعصب أثناء تنفيذه لولايته في صون السلام والأمن الدوليين. ويرسم القرار 2686 (2023) مسارا مهما في هذا الصدد. ويساور غيانا قلق بالغ إزاء كيفية تأثير التعصب تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات في حالات النزاع عندما يتقاطع مع الأبعاد الجنسانية للنزاع. ونؤكد على أهمية النظر أيضًا إلى التعصب من منظور جنساني من أجل رصد أية ثغرات قد تضر برفاه النساء والفتيات ومعالجتها.

ويمكن أن نستخلص من تجربة غيانا باعتبارها مجتمعا تعدديا انتقل من التسامح إلى الوئام العديد من الأمثلة الإيجابية التي تنطبق على السياق العالمي. وللتذكير، تتألف غيانا من ست مجموعات عرقية والديانات الرئيسية الثلاث المتبَعة فيها هي المسيحية والهندوسية والإسلام. لقد تمكنت شعوبنا من استخدام تنوعنا مصدرا للوحدة، مما أنتج نسيجًا غنيا ومتناغمًا ثقافيًا ومترابطا بالتفاهم والاحترام والقبول. وترتكز هذه الحالة من الوئام على استراتيجيات مدروسة لتعزيز الوئام بين معتنقي الأديان واحترام التنوع والعلاقات الطيبة بين الغيانيين. وتتبنى هذه الاستراتيجيات على أساس دستوري قوي. لقد علمتنا تجربتنا أن التسامح هو حقا أقل ما ينبغي تحقيقه وأن الوئام ينبغي أن يكون الهدف النهائي الذي نطمح إليه. ولذلك، تود غيانا أن تعرض ثلاث نقاط للنظر فيها لزيادة تعزيز تنفيذ القرار 2686 (2023).

أولاً، يجب على أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك الحكومات، أن يغرسوا ثقافة حوار قوية كترياق مضاد للتعصب. فالحوار هو السبيل لتحقيق التفاهم وتسوية الخلافات. إن تزايد خطاب الكراهية في جميع أنحاء العالم أمر مثير للقلق، كما أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تفاقم المشكلة. وكما قال الأمين العام نفسه، فإن خطاب الكراهية بمثابة جرس إنذار؛ كلما ارتفع صوته، زاد خطر الإبادة الجماعية. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا بصورة جماعية لمواجهة هذه الموجة وتعزيز الحوار.

ثانياً، يجب أن نستمر في تعزيز الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرق تدعم حق الأفراد في حرية التعبير وتعزز مسؤوليتهم عن عدم إيذاء الآخرين بكلماتهم.

ثالثًا، يجب مساءلة مرتكبي أعمال التعصب، بما في ذلك في حالات النزاع، حتى لا تنشأ ثقافة الإفلات من العقاب حول هذه الأعمال.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن التزام غيانا ودعمها لمعالجة جميع المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين. ومع أن بعض المسائل قد لا تندرج في الإطار التقليدي لأعمال المجلس، فمن الضروري أن نواصل توسيع آفاقنا حتى نتعامل معها في سياق الوقاية ولصالح السلام.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة أليس وايريمو نديريتو، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، على بيانها.

تود سويسرا أن تغتنم فرصة هذه الجلسة لتناول شرط أساسي لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، وهو احترام حقوق الإنسان وإعمالها، بما في ذلك عدم التمييز وحرية التعبير وحرية الفكر والوجدان والدين. وينبني التماسك الاجتماعي على تعايش الآراء والقناعات والمعتقدات. التسامح هو دعامة أي مجتمع شامل للجميع. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن ينقسم المجتمع أو حتى يتفكك بسبب التعصب والتمييز والتحريض على الكراهية والتطرف العنيف. وبالتالي، فإن الدعوة إلى

التسامح هي دعوة لمكافحة التمييز بجميع أشكاله واحترام كرامة كل إنسان. وتستند هذه الدعوة إلى إطار قانوني عالمي. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. ويُستمد من هذا الحكم حظر التمييز الوارد في العديد من الاتفاقيات الدولية.

إن حقوق الإنسان شرط لا غنى عنه لبناء سلام دائم. وهي حصننا المنيع ضد التجريد من الإنسانية وعدم المساواة والظلم، مما يمثل في الغالب الأسباب الجذرية للنزاع العنيف. ولذلك، لا عجب في أن تنتشر النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم في الوقت الذي تتراجع فيه حقوق الإنسان. ويشكل الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان خطراً كبيراً على السلام والأمن. وتُظهر مرة أخرى دراسة حديثة أجراها صندوق بناء السلام، استناداً إلى حالات ملموسة في 45 بلداً، أن حقوق الإنسان وبناء السلام عاملان محفزان لبعضهما البعض. وتؤكد الدراسة أن التركيز على حقوق الإنسان يساعدنا على تحديد النزاعات وتسويتها قبل أن تتحول إلى عنف وعلى معالجة الأسباب الجذرية والتصدي لأوجه عدم المساواة الهيكلية. وتبين أيضا أن تعزيز حقوق المرأة واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية يشكل رافعة قوية للسلام وأن تمكين المرأة يسهّل لجوء ضحايا العنف الجنسي والجنساني إلى العدالة. وفي هذا الصدد، توضح الدراسة أن مكافحة خطاب الكراهية القائم على نوع الجنس أمر ضروري لتعزيز مشاركة المرأة. ووفقًا للدراسة، قد يكون خطاب الكراهية بوجه عام إرهاصا لتصاعد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

وتدين سويسرا بشدة خطاب الكراهية بكافة أشكاله. ويجب ضمان احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير، في سياق مكافحة ذلك الخطاب. ويجب أن تكون جميع الأصوات، حتى الأشد انتقادًا، قادرة على التعبير عن نفسها. وتعزز حرية التعبير، على غرار حرية الدين والمعتقد، النقاش المفتوح والصادق الذي يشكل حجر الزاوية في أي مجتمع تعددي وشامل وسلمي. وتهيئ مناخًا من الثقة يكون ضروريا لمنع نشوب النزاعات. وعلى نفس المنوال، فإن التسامح واحترام كرامة جميع البشر وحماية الأقليات أمور ضرورية لتحقيق هذا التعايش. وكما أكد المفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، أمام المجلس في أيار/مايو 2023: فإن .

”الامتثال الكامل لحقوق الإنسان هو السبيل الأمثل لمعالجة أوجه عدم المساواة والمظالم وأوجه الإقصاء التي لم تُعالج “ (S/PV.9315، ص 2)

إن العمل من أجل حقوق الإنسان عمل من أجل السلام. فلنعمل إذاً على إنهاء جميع أشكال التمييز، بضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، وقبل كل شيء، بوضع حقوق الإنسان في صميم جهود الوقاية وبناء السلام.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة، وأشكر أيضا السيدة أليس وايريمو نديريتو، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، على إحاطتها القيمة.

ترحب سيراليون باتخاذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2686 (2023) الذي أقر، في جملة أمور، بأن خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمكن أن تسهم في الدفع إلى اندلاع نزاع وتصعيده وتكراره. وذلك يقوض المبادرات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك جهود تحقيق المصالحة وإعادة الإعمار وبناء السلام.

لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية القرار 2686 (2023). فهذا القرار يوفر سياقا أكثر شمولاً وأوسع نطاقا لكيفية معالجة مجموعة من دوافع العنف، بما في ذلك الأشكال الثقافية مثل خطاب الكراهية والعنصرية والتعصب.

ستواصل سيراليون دعمها الكامل لهذا القرار ودعوتها إلى تنفيذه بالكامل لأنه يرمي إلى تعزيز التسامح والتعايش السلمي من خلال الحوار واستيعاب الجميع. ومن هذا المنطلق، نشيد كذلك بتصميم المجلس على التصدي لخطاب الكراهية والعنصرية وجميع أشكال التطرف التي تشكل أخطارا تهدد السلام والأمن الدوليين.

من خلال مقاصد القرار 2686 (2023) وأهدافه، يتعين علينا تعزيز جهودنا الجماعية لمنع ومكافحة العقائد والممارسات العنصرية التي لا تزال مشكلة مستعصية في مجتمعاتنا. ويجب أن نتحد في عزمنا على حشد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم بين الأعراق، واتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق المساواة والعدل والإنصاف للجميع في العالم.

لكن أطلقت في الآونة الأخيرة أيديولوجيات مثيرة للانقسام وخطيرة عبر المنبر العالمي الذي تتيحه وسائل التواصل الاجتماعي. ولا تزال هذه الرسائل الدنيئة مألوفة تماما – العنصرية وكره النساء والأكاذيب ومعاداة السامية والتعصب ضد المسلمين والوصم والتمييز والإنكار الصريح أو إنكار – بل تمجيد – عمليات الإبادة الجماعية المرتكبة في الماضي. فعلى المجتمع العالمي أن يقف صفا واحدا في وجه هذا السيل الجارف من خطاب الكراهية وإدانته أينما وُجد.

يجب علينا أن نقف معا لتجديد الحملة العالمية للتصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وتنفيذها الكامل، مع تعزيز آليات الوقاية، وتثقيف الأجيال الجديدة بشأن الإبادة الجماعية المرتكبة في الماضي ومكافحة المعلومات المضللة والمغلوطة التي تغذي خطاب الكراهية ونوايا وأعمال الإبادة الجماعية التي تحدث اليوم.

ويجب احترام المبادئ العالمية للتسامح والتعايش السلمي وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتنفيذها.

اتفقت الدول الأعضاء، في ديربان عام 2001، من خلال اعتمادها إعلان وبرنامج عمل ديربان بتوافق الآراء، على السعي لتحقيق العدالة والتنمية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. والتزمت هذه الدول على نحو جماعي وفردي بتنفيذ خارطة الطريق الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، التي توضح كيف سيتابع المجتمع الدولي تنفيذ تلك الالتزامات لمنع حدوث العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في المستقبل، وتكثيف الزخم لجعل مكافحة هذه الآفة حقيقة واقعة.

ويسرنا أن نرى بعض الحكومات لا تزال تحرز التقدا، منذ اعتماد إعلان وبويورنامج عمل ديربان، من خلال تدابير تشريعية وإدارية تاريخية تهدف لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على أي أساس مكافحة فعالة. والأهم من ذلك، نشكر جميع الدول الأعضاء التي تقدر وتحترم تعزيز معارف المنحدرين من أصل أفريقي، بسبل منها الاعتراف بثقافتهم وتراثهم وإسهاماتهم في تنمية اقتصاداتهم والاقتصاد العالمي والترويج لها.

يجب ألا ننسى أبدا جميع آثار العنصرية وأي تعصب يتصل بها وألا نكف أبدا عن إدانتها. ويمكن بل ويجب القضاء على العنصرية الهيكلية والتمييز الهيكلي. ويجب أن نبدي إرادة سياسية أقوى، وأن نتخذ إجراءات ملموسة ونعجل بتنفيذ الإجراءات من أجل التصدي للظلم العنصري وعدم المساواة. ويجب أيضا أن تتدد علنا بخطاب الكراهية والمضايقة، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

تقع على عاتقنا مسؤولية التوعية بتأثير هذه التهديدات الراسخة على قيمنا وخطتنا المشتركة. فإذا اقترنت جهودنا وتضافرت وتواصلت، يمكننا تحقيق مستقبل مشترك يقوم على إنسانيتنا المشتركة.

وفي هذا السياق، نتحمل، باعتبارنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، مسؤولية الانخراط وإبداء أقصى درجات التضامن في التصدي للفقر والإقصاء، والاستثمار في التعليم وإعادة بناء الثقة والتماسك الاجتماعي تمشيا مع التطلعات الإنمائية العالمية المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب.

أود أن أختم بياني بتسليط الضوء على الواقع الخاص المرير في الوقت الراهن بالنسبة لحقوق المرأة ونوعية حياتها بشكل عام. ففي العديد من النزاعات الكبرى في العالم، تشكل النساء والفتيات، بما في ذلك الأطفال، أشد الفئات تضررا في العديد من النزاعات الكبرى في العالم، حيث تُسحق حقوقهن. وبالوتيرة الحالية، سيستغرق تحقيق المساواة في ظل سيادة القانون للجميع وقتا طويلا جدا.

من جانبنا، في سيراليون، هناك ما يدل على أن القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست فكرة مجردة. فعندما اعترفت هذه القرارات بالمساهمة الكبيرة للمرأة في السلام والآثار المدمرة لإقصاء المرأة وتهميشها، اتخذت إجراءات على مر الزمن. وبناءً على ذلك،

نحن مضطرون بحكم تجربتنا إلى الدعو بقوة لحماية النساء والفتيات والأطفال بشكل عام، والسعي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة والتطلع إلى مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً للجميع.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة نديريتو على إحاطتها.

لقد مر عام منذ أن اتخذ المجلس قرارا بشأن التسامح والسلم والأمن الدوليين، لكن الحالة الراهنة للعالم لا تزال غير محتملة بالنسبة للكثيرين. ونشهد أكبر عدد من النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية، ويعيش ربع سكان العالم وسط هذه الأزمات.

فالمظالم تشعل النزاعات، التي تولد بدورها مزيدا من المظالم. وفي كثير من الأحيان، لا ينجم ذلك عن اختلاف حقيقي فحسب، بل من سوء الفهم أو التحيز أو عدم الاحترام. ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة وتحقيق السلام الدائم، يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى التسامح واحترام كرامة الآخرين. ومن هذا المنطلق، يود وفد بلدي أن يؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، التسامح لا يعني مجرد التسامح مع وجود الآخرين. إنه يتطلب اعترافاً فعليا بالقيم المختلفة في شكل ثقافات ومعتقدات وتقاليد وغيرها من الأشكال. إن القول بتبني التسامح أسهل من تبنيه فعليا. تعقد اليابان حوارات حول حقوق الإنسان مع الدول الأعضاء الأخرى منذ أكثر من 20 عاماً لتبادل الآراء حول مختلف قضايا حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أيضًا أن نضع في اعتبارنا أن الجهد المستمر للتعلم من الآخرين لا يجب أن يبذل بين الدول والمجموعات فقط، ولكن بين الأفراد أيضا.

ثانيًا، يمكن تعزيز التسامح من خلال تعزيز الجهود الفردية للتعلم من الآخرين. ويتحقق ذلك على أفضل وجه من خلال التعليم الشامل للجميع والكلي. وتدعم اليابان بنشاط العديد من البرامج التعليمية المختلفة، بما في ذلك مبادرة في الموصل في العراق تنفذها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). تركز هذه المبادرة على الاستثمار في الشباب من خلال تطوير مهاراتهم الفنية والمهنية ومنع التطرف المصحوب بالعنف. ويهدف البرنامج إلى تنمية المهارات المعرفية والسلوكية الأساسية، مثل تعدد الآفاق، وفهم التعقيدات، والشجاعة الأخلاقية، والسلوك المسؤول عبر الإنترنت. ومن خلال تزويد الشباب بهذه المهارات، فإن المبادرة لا تعزز تطورهم الشخصي فحسب، بل تساهم في بناء مجتمع أكثر تسامحاً وسلاماً.

ثالثًا، تعتقد اليابان أن التسامح هو رفض أي شكل من أشكال العنف الذي يهدد كرامة الناس وإيلاء اهتمام كبير لمحن الآخرين. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً لمن هم أكثر عرضة للمخاطر التي يشكلها النزاع المسلح، مثل الأطفال والنساء والأقليات الدينية والعرقية. وعلى وجه الخصوص، تواصل اليابان، بصفتها مدافعة عن المرأة والسلام والأمن، بذل كل جهد ممكن لإيصال صوت المرأة من خلال تعزيز مشاركتها الفعالة في مختلف المجالات.

وستواصل اليابان المساهمة في تحقيق السلام والازدهار في المجتمع الدولي من خلال كفالة الكرامة الإنسانية والتسامح.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المستشارة الخاصة نديريتو على المعلومات القيمة والشاملة التي قدمتها للمجلس.

إن مكافحة الأسباب الجذرية للعنف وعدم المساواة هي دائمًا الطريق الأكيد لتوطيد السلام والتسامح والتعايش السلمي. وفي مواجهة استمرار النزاع وعدم المساواة، يقع على عاتق الدول واجب تعزيز سيادة القانون، والتوصل إلى اتفاقات مستدامة لوقف إطلاق النار، وتفضيل الحوار والتفاوض السياسي وإصلاح النسيج الاجتماعي من أجل بناء مجتمعات يسودها التسامح والأمان والسلام. ويساهم المجتمع الدولي من جانبه في تحقيق الهدف نفسه من خلال إصدار الإنذارات المبكرة الرامية إلى منع نشوب النزاعات المسلحة، وتوفير التمويل المستدام في الوقت المناسب للعمليات الميدانية، والسعي إلى تهيئة الظروف التي تضمن للمبعوثين الخاصين وفرقهم القدرة على العمل بأمان وفعالية، وتيسير نشر إجراءات منسقة لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

وفي نطاق المواضيع التي ننظر فيها حاليا، تسلم إكوادور بالدور الأساسي لعمليات حفظ السلام وبناء السلام والعمليات التي تهدف إلى

الحفاظ على السلام، ولا سيما في المجالات التالية. أولاً، هناك حاجة إليها في السعي إلى تحقيق التواصل الاستراتيجي لمواجهة آثار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة؛ وثانيًا، في تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع فهم طبيعتها المترابطة وغير القابلة للتجزئة، لا سيما الحق في حرية التعبير؛ وثالثًا، في تعبئة الحوار التعددي والشامل للجميع بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس السياسة أو العرق أو الجنس أو الدين أو الإثنية.

ومن بين القضايا الأخرى، ينظر القرار 2686 (2023) في الحاجة إلى التغلب على العقبات التي تحد من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة والشباب في جميع مجالات الحياة العامة، ويسلم بأن تمكين المرأة اقتصاديًا وقيادتها أمران أساسيان لمنع نشوب النزاعات وحلها. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا تطبيق أحكام القرارين 1325 (2000) و 2250 (2015) ودعم جهود الدول لتعميم مبادئ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياسات وخطط العمل الوطنية.

وفي الختام، أود أن أعترف بأن تنفيذ إجراءات منسقة وفعالة لضمان استعادة المرأة لحقوقها في التعليم والعمل، وضمان تنشيط الحيز المدني وممارسة حرية التعبير والاستثمار في نظم التعليم التي تعزز السلام والتضامن، هي تدابير مهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في التسامح والمساواة والتعايش السلمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية على إحاطتها بالنيابة عن الأمين العام.

يذكّرنا القرار 2686 (2023) بشأن التسامح بما يقع على عاتقنا من مسؤولية كبيرة عن احترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد ومكافحة التمييز وخطاب الكراهية وأعمال التطرف المصحوب بالعنف. ونشير إلى أن القرار تم اعتماده بالإجماع في العام الماضي، ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذه بصدق وبشكل كلي، وليس بشكل انتقائي.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية. أولاً، يجب أن نتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان المتجذرة في التعصب والتمييز على أساس العرق أو الجنس أو الإثنية أو الدين، لا سيما تلك التي تستهدف الأقليات. وترتبط هذه الانتهاكات دائمًا بالنزاعات، سواء كعلامات إنذار أو ملامح مهمة، كما رأينا في حالات بارزة مثل حالة الأيزيديين في العراق والروهينغيا في ميانمار. كما أن التصعيد الأخير للنزاعات في دارفور في السودان وميانمار يبين بوضوح كيف أن التعصب القائم على الإثنية أو الدين يؤدي إلى حالات من الضعف والعنف. وهذا يستدعي زيادة اهتمام المجتمع الدولي وتعزيز مشاركة مجلس الأمن.

وتدين جمهورية كوريا جميع أشكال العنف والتمييز والتحريض على الكراهية التي تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد في كل ركن من أركان العالم بموجب القانون الدولي. وفي الوقت الذي نعطي فيه الأولوية لحرية التعبير كقيمة بالغة الأهمية، لا يمكننا أن نقبل أعمال التطرف المصحوبة بالعنف وخطاب الكراهية الذي يقوض حرية الآخرين، لا سيما الضعفاء منهم. هذه الحرية مقيدة فقط بالحدود التي يحددها القانون الدولي بدقة، ويجب عدم إساءة تفسيرها أو تشويهها. وفي هذا الصدد، فإن ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا بأن إرسال بيونغ يانغ بالونات القمامة إلى كوريا الجنوبية يشكل ممارسة الشعب الكوري الشمالي لحرية التعبير مثال على التفسير الغريب والمؤسف لهذا المفهوم.

ثانياً، نثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها عمليات الأمم المتحدة للسلام لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك التصدي لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة في إطار ولاياتها. ونحن ندعو بقوة إلى دعم مجلس الأمن الكامل، سواء من حيث الولايات أو الموارد، لمواصلة إدماج هذه الجوانب في عمليات السلام. وبهذا الدعم، يمكن للبعثات أن تحمي بشكل أفضل الحيز المدني للمدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام في الميدان، فضلاً عن سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أنفسهم.

ثالثاً، تؤكد جمهورية كوريا، بصفتها إحدى الدول الموقعة على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، على أهمية ضمان أن تكون المرأة بكل تنوعها في مأمن من العنف الجنساني، بما في ذلك خطاب الكراهية، وأن يتم الإصغاء إلى أصواتها وأن تنعكس في عمليات صنع القرار. نحن ننظر إلى الواقع المقلق المتمثل في أن الفتيات في أفغانستان لم يلتحقن بالمدارس بعد الصف السادس الابتدائي لمدة 000 1 يوم. هذا المثال على التمييز والتعصب لا يُحتمل في حد ذاته.

وكما أكد رئيس بلدي، يون سوك يول، باستمرار، فإن جمهورية كوريا تضع القيم العالمية مثل الحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم دبلوماسيتنا. نحن ملتزمون بالتضامن مع المجتمع الدولي لحماية هذه القيم الأساسية والنهوض بها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة 11/40.